الأمم المتحدة

A/HRC/RES/40/27

الجمعية العامة

Distr.: General
2 April 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

٤٠/٢٧- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإذ يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولخطة العمل التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وأعيدَ تكييفها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من أجل دعم انتقالٍ بقيادةٍ ليبية يفضي إلى هيكلِ حكم مستدام ومستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق السياسي الليبي،

وإذ يتطلّع إلى تنظيم المؤتمر الوطني بقيادة الأمم المتحدة، وإذ يشجع جميع الليبيين والمؤسسات الليبية على العمل معاً بروح من التوافق، وعلى المشاركة البنّاءة في العملية السياسية الشاملة المعروضة في خطة العمل، وإذ يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة على نحو متكافئ وكامل في العملية السياسية، بما فيها عملية المؤتمر الوطني،

وإذ يعرب عن قلقه العميق بشأن تأثير الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا على شعبها، وبشأن تواصل ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا واستمرار التشريد الجماعي، وما لذلك من تأثير خاص على النساء والأطفال،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد بشأن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا في حق المهاجرين غير النظاميين، حتى في مراكز الاحتجاز، وإذ يشاطر حكومة الوفاق الوطني قلقها بشأن الحكايات المروِّعة المتعلقة بالاتجار بالبشر،

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني بواسطة إجراءات قضائية فعالة وإتاحة الوصول الفعلي إلى العدالة،

وإذ يشدد على ضرورة تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية سعياً إلى منع استغلال المهاجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتيسير عودة هؤلاء المهاجرين طواعيةً أو ترحيلهم إلى بلد ثالث، وفقاً للقانون الدولي الساري،

١- *يرحّب* بالتزام حكومة الوفاق الوطني بتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وبتعاونها المتواصل مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ التوصيات التي حظيت بقبول ليبيا خلال جولة الاستعراض الثانية؛

٢- *يرحب أيضاً* باجتماع رئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، وقائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الذي استضافه الممثل الخاص للأمين العام في أبو ظبي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، الذي تم فيه تناولُ ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا بإجراء انتخابات عامة، والحفاظ على الاستقرار في البلد وتوحيد مؤسساته؛

٣- *يحيط علماً* بالإحاطة الشفوية بآخر المستجدات التي قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، ومن جملتها الخطوات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني لضمان المحاسبة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وذلك وفقاً لقرار المجلس ٤١/٣٧ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨؛

٤- *يحيط علماً أيضاً* بالتقرير الذي قدمته المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا[(١)]، الذي تناول مسائل من بينها مدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي قُدمت إلى حكومة الوفاق الوطني؛

٥- *يرحّب* بالتزام الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بتكثيف العمل الميداني الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل المساعدة على تحسين ظروف معيشة جميع السكان في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، ويتطلع إلى تعزيز حضور الأمم المتحدة في ليبيا، وإلى اعتماد خطط لتنظيم جولة تبرعات جديدة لفائدة خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا ولمرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا لعام ٢٠١٩، وإلى تقديم توصيات

(١) A/HRC/40/46.

بزيادة التنسيق الاستراتيجي بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا؛

٦- *يرحّب أيضاً* بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى ليبيا من ٢٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ويهيب بحكومة الوفاق الوطني إلى مواصلة تنفيذ التوصية التي قدمتها المقررة الخاصة في تقريرها[٢] بإيلاء الأولوية لرسم خارطة طريق وطنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة، وبالمساعدة على توجيه وكفالة اعتماد نهج منسَّق في أشكال التصدي للتشرد الداخلي بشكل مناسب وفعال؛

٧- *يرحّب كذلك* بقرار حكومة الوفاق الوطني الموافقةَ على طلب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي زيارةَ ليبيا، ويشجع الفريق العامل على إجراء زيارته في أقرب وقت ممكن؛

٨- *يرحّب* بتوجيه حكومة الوفاق الوطني دعوتها من جديد إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا ولمواصلة التعاون الجاري بين ليبيا والمفوضية السامية؛

٩- *يرحّب أيضاً* بالتعاون البنّاء بين حكومة الوفاق الوطني والمنظمة الدولية للهجرة، ومن جملته الدعوة التي وجهتها الحكومة مؤخراً إلى المدير العام للمنظمة المنتخَب حديثاً بهدف معالجة أوضاع المهاجرين غير النظاميين المحتجزين في مراكزِ احتجازٍ في ليبيا، مع إعطاء الأولوية للأطفال والنساء، كما يرحّب بالنتائج الإيجابية التي تحققت بالتنسيق مع الحكومة وبدعم من الدول الأعضاء، بما فيها دول الجوار، والمنظمات الإقليمية؛

١٠- *يشدّد* على أهمية استجابةٍ شاملة لجميع المهاجرين غير النظاميين في ليبيا، وتعاونٍ دولي أقوى مع حكومة الوفاق الوطني؛

١١- *يشدّد أيضاً* على ضرورة تنسيق الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية وراء الهجرة غير النظامية ولمنع استغلال المهاجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية؛

١٢- *يحيط علماً مع التقدير* بالتقرير المقدَّم عن اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن ليبيا، المعقود في أديس أبابا في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

١٣- *يشجع* حكومة الوفاق الوطني على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي والجهات صاحبة المصلحة المعنية، على تيسير عقد المؤتمر الوطني في عام ٢٠١٩ والعمليات الانتخابية اللاحقة؛

١٤- *يطلب* إلى حكومة الوفاق الوطني التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والكيانات المرتبطة بالاتحاد الأفريقي على تنظيم وتيسير عقد منتدى وطني ليبي شامل للسلام والمصالحة في عام ٢٠١٩؛

١٥- *يطلب* إلى حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية اتخاذَ التدابير الضرورية لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة قبل نهاية عام ٢٠١٩، دعماً للعملية التي تقودها الأمم المتحدة؛

(٢) A/HRC/38/39/Add.2.

١٦- *يشدّد* على أهمية احترام مبادئ القانون الدولي المتعلقة بربط علاقات الود والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام استقلال الدول وسيادتها؛

١٧- *يقرّ* بالجهود التي تبذلها الدول في سبيل تتبُّع الأصول المنهوبة وتجميدها كما يقر بأهمية التعاون الفعال بين المجتمع الدولي وحكومة الوفاق الوطني من أجل استرداد تلك الأصول، نظراً إلى المساهمة الكبيرة لهذه الأصول في تعزيز الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان في ليبيا؛

١٨- *يرحّب* بالبيان المشترك، الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في القاهرة، بشأن اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بليبيا والمؤلفة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مع إعادة تأكيد الالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة إقليمها وتأكيد دعم العملية السياسية والجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وجميع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية من أجل إرساء الأمن وبناء المؤسسات؛

١٩- *يرحّب أيضاً* بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والقاضي بإنشاء لجنةٍ تحضيرية لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا؛

٢٠- *يشيد* بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الصادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ والقاضي بإنشاء لجنة عليا لمتابعة شؤون الليبيين المشردين داخل البلد وخارجه؛

٢١- *يرحّب* بتوقيع مدينتي مصراتة وتاورغاء على اتفاق سلام في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

٢٢- *يرحّب أيضاً* بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إنشاءَ لجنة مكلفة باتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لتأمين طرابلس وضواحيها، ويهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تزويد الحرس الرئاسي للمجلس الرئاسي بما يلزم من دعم تقني ووسائل بناء القدرات كي يضطلع بمهامه؛

٢٣- *يشيد* بإيجاد المؤتمَرَيْن المعقودين في باريس وفي باليرمو، إيطاليا، حلاً سياسياً للأزمة الليبية، كما يشيد بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ومن بلدان الجوار؛

٢٤- *يرحّب* بتدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تتّخذها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة ليبيا، بناء على طلبها، في تحقيق أمور منها تأمين حدودها الجنوبية ومنع أعمال تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها، والتحقيق في تلك الأعمال ومحاكمة مرتكبيها، وفقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تعدّ ليبيا طرفاً فيها، ويهيب بالدول الأعضاء وبالمنظمات الإقليمية إلى مواصلة القيام بذلك في شراكة مع المجلس الرئاسي وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري؛

٢٥- *يدين بشدة* الهجمات الإرهابية التي استهدفت وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة الوطنية للنفط والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي يوجد مقرها في طرابلس، وغيرها من المؤسسات في جميع أنحاء ليبيا، والتي ارتكبها ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكيانات أخرى مرتبطة بهما في

ليبيا ومدرجة في قائمة مجلس الأمن، ويعرب عن قلقه البالغ بشأن الأثر السلبي لوجود ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولأعمالها الفتاكة في ليبيا ودول الجوار والمنطقة؛

٢٦- *يقر* بالتحديات القائمة التي تواجهها ليبيا في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع حكومة الوفاق الوطني بشدة على تكثيف جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولمنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجّعها في ذاك الصدد على مواصلة عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

٢٧- *يدين بشدة* جميع أعمال العنف المرتكبة في ليبيا، بما فيها جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وخاصةً في حق المدنيين والمهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأيضاً الانتهاكات والتجاوزات التي تشكلها، على سبيل المثال لا الحصر، عملياتُ الاحتجاز غير القانوني والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وأعمال القتل غير المشروعة، بما فيها ما يُدّعى من عمليات إعدام خارج نطاق القانون وأعمال اعتداء وتخويف ومضايقة وعنف ارتُكبت في حق صحفيين وإعلاميين وأفراد من المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛

٢٨- *يلاحظ بقلقٍ* الوضع الإنساني في ليبيا، ويرحّب بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لأجل تحسينه، ويدعو إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون وغيرها من المنظمات الإنسانية بصورة عاجلة وآمنة وسلسة، حتى عبر خطوط النزاع، وعبر الحدود عند الاقتضاء، بطلب من ليبيا، بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بسلوك أقصر الطرق؛

٢٩- *يهيب* بحكومة الوفاق الوطني إلى زيادة الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

٣٠- *يعرب عن قلقه* بشأن عدد المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون لأسباب ذات صلة بالنزاع، ويشجع حكومة الوفاق الوطني على تكثيف جهودها للنظر في الادعاءات، كما يعرب عن قلقه بشأن ورود تقارير تتحدث عن التعذيب والعنف الجنسي والجنساني والظروف القاسية في مراكز السجن والاحتجاز، ويطلب إلى الحكومة التعجيل ببسط سيطرتها الكاملة والفعلية على جميع مراكز الاحتجاز كي تضمن معاملة المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، معاملةً تتسق والتزاماتها الدولية، بما فيها، حسب ما ينطبق، الالتزامات بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية أثناء الاحتجاز؛

٣١- *يسلّم* بما تبذله حكومة الوفاق الوطني من جهود في سبيل معالجة محنة الأشخاص المشردين داخلياً، ويشجع الحكومة على مواصلة سعيها إلى تحسين ذلك الوضع، بطرق منها تنفيذ الاتفاق المبرم بوساطة المجلس الرئاسي، ويدعو إلى العودة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع المشردين بسبب النزاع منذ عام ٢٠١١، وفقاً للقوانين السارية؛

٣٢- *يشجع* حكومة الوفاق الوطني على المضي في تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين والمشردين داخلياً وفي حمايتها واحترامها، وعلى محاسبة

المتجرين بالبشر، وعلى توفير إطار لتعزيز مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعلى مواصلة التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛

٣٣- *يكرر* نداءه إلى جميع الأطراف في ليبيا بأن تفي على الفور بالتزاماتها الواجبة التطبيق بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبأن تحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً صارماً، ويحث جميع القادة على إعلان عدم التسامح مع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أو مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها مقاتلوهم وعلى فصل المسؤولين عن تلك الأفعال من عملهم؛

٣٤- *يطلب* إلى حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أطراف النزاع في ليبيا تيسيرَ مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعلية وبالمساواة مع الرجل في الأنشطة المتعلقة بمنع النزاع المسلح وتسويته وبحفظ السلم والأمن وببناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشجع المجلس الرئاسي على ضمان أداء وحدته المعنية بدعم وتمكين المرأة، المنشأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وظيفتَها؛

٣٥- *يشدد* على أهمية المضي في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديرها وتقييمها وعلى التزام حكومة الوفاق الوطني بذلك بهدف تبيُّن التدابير الفعالة لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان؛

٣٦- *يناشد* حكومة الوفاق الوطني تكثيفَ الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمام السلطات القضائية الليبية، ويلاحظ تعاون حكومة الوفاق الوطني والمحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد؛

٣٧- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، في الوقت الذي تواصل فيه عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا وأن تقدم تقارير عنها، وأن تحدد وقائع وملابسات هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الفردية الكاملة؛

٣٨- *يرحّب* بتجديد الدعوة الدائمة الموجهة من حكومة الوفاق الوطني إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة ليبيا، ويشجع الحكومة على قبول طلبات زيارات المكلفين بولايات والمساعدة على تيسيرها، بهدف تبيُّن التحديات وتقديم التوصيات؛

٣٩- *يشجع* الإجراءات الخاصة على زيارة ليبيا وعلى تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان عن الوضع فيها وإصدار بيانات عامة؛

٤٠- *يطلب* إلى المفوضية السامية توفير المساعدة التقنية وسبل بناء القدرات لليبيا، بناء على طلبها، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛

٤١- *يدعو* المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة المعنية والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛

٤٢- *يطلب* إلى المفوضة السامية أن تقدِّم إليه، خلال جلسة تحاور تُعْقد في إطار دورته الثانية والأربعين ويشارك فيها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، إحاطةً شفوية بمستجدات

حالة حقوق الإنسان في ليبيا وبتنفيذ هذا القرار، وأن تقدِّم إلى المجلس، خلال جلسة تحاور تُعْقد في إطار دورته الثالثة الأربعين، تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما فيها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات دعماً لجهود حكومة الوفاق الوطني الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها؛

٤٣- *يطلب* إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛

٤٤- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة ٥٥
٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

[اعتُمد بدون تصويت.]